

قال قتادة بن يزيد او نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عروخ
لا يصح لكون نيته مقبولة بشخص ليس هو الامام وفي الاول
نوى الاقتداء بها الامام والافضل ان ينوى الاقتداء بعد
ما قال الامام الاكبر ليس مقيدا بما يحصل كذا ذكره في الخط
وهو قوليها وعند ابي الافضل عقارته تكبير المقتدى لتكبير
الامام ولو نوى الاقتداء حين وثق الامام موقف الامامة جاز
عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع ولو نوى
الشروع في الصلوة الامام وكبر على ظن انه اى الامام قد شرع
قبله شرعي وهو اى والحال ان الامام لم يشرع بعد لم يشرع
في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس
بمحصل ومن صلح سنين ولم يعرف النافذة من التبعة وانما يفعل
كما يفعل الفقهاء من ان ظن ان اهل اى كل شئ في صلوة فربما
جاز فعله وقطع عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة او
علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يبين ولم ينوى الفريضة
لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السن ثم فيما اذا ظن بان
الكل فريضة

ان الكل فريضة لو اقتدى بها عدوان كان في صلوة لاسنة
قبلها كالغروب صحت صلوة المقتدى وان كان في كل صلوة
فيلها سنة مثلها كالغروب والظهر لا يصح صلوة المقتدى وان كان
الربط كما في بقا وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت
فاذا الوقت كان قد فرغ يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء
بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو وقت
نويت قضاء ظهر اليوم وهذا وهو المختار وكذا ذكره في
المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكس فتح عليه عندنا
واما بنية ظهر الوقت بعد فريضة الوقت فالصحيح انها لا يجوز
مخرج به في فتاوى تاضي خان وغيرهما وليس من العقضاء بنية
الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج وقتا
وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم
بخرجه الوقت سموا بنية لان فرض اليوم محتمل للنية والغائبة
والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن صلح الظهر اى الظهر
اليوم الذي هو فيه او ظهر اى من وقتا ونوى ان هذا من ظهر يوم

قال قتادة بن يزيد او نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عروخ
لا يصح لكون نيته مقبولة بشخص ليس هو الامام وفي الاول
نوى الاقتداء بها الامام والافضل ان ينوى الاقتداء بعد
ما قال الامام الاكبر ليس مقيدا بما يحصل كذا ذكره في الخط
وهو قوليها وعند ابي الافضل عقارته تكبير المقتدى لتكبير
الامام ولو نوى الاقتداء حين وثق الامام موقف الامامة جاز
عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع ولو نوى
الشروع في الصلوة الامام وكبر على ظن انه اى الامام قد شرع
قبله شرعي وهو اى والحال ان الامام لم يشرع بعد لم يشرع
في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس
بمحصل ومن صلح سنين ولم يعرف النافذة من التبعة وانما يفعل
كما يفعل الفقهاء من ان ظن ان اهل اى كل شئ في صلوة فربما
جاز فعله وقطع عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة او
علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يبين ولم ينوى الفريضة
لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السن ثم فيما اذا ظن بان
الكل فريضة